كلمة وفد المملكة الأردنية الهاشمية خلال جلسة النقاش العام في أعمال الدورة الثالثة والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي

يلقيها سعادة السفير ضيف الله الفايز

2024/12/7-2

سعادة رئيسة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية،
سعادة رئيسة المحكمة الجنائية الدولية،
سعادة السيد مدعي عام المحكمة والسيد مسجل المحكمة،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن فائق التقدير للجهود التي تبذلها سعادة رئيسة الجمعية السيدة Paivi Kaukoranta، كما أتقدم بالشكر لكل من رئيسة المحكمة والمدعي العام ومسجل المحكمة، ولأصحاب السعادة القضاة ولكافة موظفي المحكمة، على ما يقومون به لإنجاح عملها خدمة لأهدافها النبيلة.

يأتي اجتماعنا اليوم في وقت مفصلي في ظل التصاعد في الحروب والنزاعات التي يشهدها العالم، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط، والتي تشهد مستوىً غير مسبوق من الجرائم الجسيمة بحق الانسان والإنسانية، تجلت في أسوأ صورها في ما نشهده منذ أكثر من عام من حرب إسرائيلية غاشمة على قطاع غزة، أدت لسقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين، وتجويع وتهجير الملايين، وتدمير كافة مقومات الحياة والأمل، كما لا ننسى الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق لبنان وشعبه الشقيق، والفظائع التي ترتكبها – بما في ذلك على أيدي عصابات المستوطنين– بحق إخواننا الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

إن ما نراه اليوم من تعامل البعض وكأنهم محصنون من العقاب والعواقب برغم ما يرتكبونه من جرائم موثقة وغير مسبوقة في حجمها وفظاعتها، يجعلنا متمسكين أكثر بالأسس التي قامت عليها المحكمة بموجب ميثاق روما الأساسي والأهداف التي تصبو ونصبو إليها من تحقيقٍ للعدالة ومحاربةٍ للجرائم الدولية وقمعها، والوقاية منها، وحماية الإنسان وحقوقه، وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

تدعم بلادي ولاية المحكمة في مواجهة الإفلات من العقاب إنفاذاً للقانون الدولي القائم على القواعد والمبادئ الراسخة في نظام روما الأساسي. وإن أخطر ما قد يؤدي لإضعاف هذه المبادئ، هو الازدواجية في تطبيق المعايير التي يتم فيها التعامل مع الخروقات الجسيمة للقانون الدولي، وانتهاك الحقوق المشروعة للشعوب في تقرير مصيرها وإنهاء الاحتلال لأراضيها. فلا يمكن تحقيق العدل وإنهاء النزاعات وإحلال السلام، بدون إنصاف الضحايا وتعويضهم، ومعاقبة مرتكبي الجرائم وتحميلهم المسؤولية القانونية على أفعالهم، بما يردع تكرار مثل تلك الأفعال، وبما يضمن استعادة الثقة في مؤسسات العدالة الدولية وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية، التي جهدت المحكمة والدول الأطراف خلال العشرين عاماً الماضية على بنائها، والتي أضحت اليوم على المحك، أكثر من أي وقت مضى.

السيدات والسادة،،،

ستستمر بلادي في دعمها للمحكمة لتمكينها من القيام بعملها والوفاء بولايتها بموجب ميثاق روما الأساسي، كما ستواصل المشاركة الفاعلة ضمن اجتماعات جمعية الدول الأطراف واللجان المتفرعة عنها لتعزيز وتجويد أطر عمل المحكمة وهياكلها، بما يمكنها من العمل بكفاءة وفعالية، وبما يعزز الوصول إلى تحقيق عالمية ميثاق روما الأساسي.

السيدات والسادة،،

هناك جريمة ماثلة امامنا نشهد فصولها يوماً بعد يوم على أرض فلسطين المحتلة، وهناك مجرمون يجاهرون في إجرامهم وكسرهم للقانون الدولي ولأبسط مبادئ الإنسانية، وهنا يكمن عمل المحكمة الحقيقي، في خدمة العدالة، قبل أن يتم طمس الأدلة على الفظائع بين ركام الدمار. وبدون أن يتحقق ذلك، فإن المستقبل الماثل أمامنا هو جريمة بلا عقاب، ومجرم بلا محاسبة، وعالم ظالم بلا أمن ولا سلام، وثقة مفقودة في مؤسسات القانون الدولي ومنظمات العمل متعدد الأطراف.

وعليه فإن بلادي تشدد على أهمية مواصلة مدعي عام المحكمة والفرق التابعة لمكتبه التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، وإنجاز عمله بأسرع وقت ممكن بما يشمل الجرائم الاسرائيلية في قطاع غزة المرتكبة خلال الأشهر الأخيرة، وكذلك في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة طيلة السنوات التي تشملها ولاية المحكمة. ونتطلع لمضي المحكمة قدماً في إجراءات محاكمة مرتكبي تلك الجرائم، وصولاً لمعاقبة المجرم وإنصاف الضحية.

ولكم جزيل الشكر سعادة الرئيسة.